دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات

في إطار التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية

دكتور

أشرف فايز اللمساوى

رئيس المحكمة

الأستاذ المنتدب بكلية الحقوق جامعة القاهرة

عضو الجمعية الدولية للقانون الدولى

عضو الجمعية الدولية للقانون الجنائى

عضو الجمعية الدولية للاقتصاد السياسى

الطبعة الأولى 2009

المركز القومي للإصدارات القانونية

54 ش علي عبد اللطيف - الشيخ ريحان - عابدين

Mob: 0115555760 - 0102551696 - 0124900337

Tel:00202-27964395 Fax : 00202-25067592

Email :Walied_gun@yahoo.com

ق 2047

الفهـــــــــــــــــــــــــــــــرس

باب تمهيدى

- تطور الرقابة القضائية فى مصر ٩

الفصل الأول

- ماهية الرقابة القضائية وطرق ممارستها ١٠

المبحث الأول

- مبدأ تدرج القواعد القانونية ١١

المبحث الثانى

- أساليب الرقابة القضائية ١٧
- أولا : الرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون ١٨
- ثانيا : الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية أمام محكمة وحيدة مختصة ٢٠
- ثالثاً : المقارنة بين طريقتى الرقابة القضائية ٢٢

الفصل الثانى

- الرقابة القضائية فى مصر والمراحل التى مرت بها ٢٦

المبحث الأول

- تقرير المحاكم لنفسها حق الرقابة على دستورية القوانين ٢٧

المبحث الثانى

- اختصاص محكمة وحيدة بالرقابة وفقاً لقانون المحكمة العليا ٣٤

المبحث الثالث

- المحكمة الدستورية العليا ٤٢

الفصل الأول

- إسناد بعض اختصاصا المحاكم العادية للمحاكم الاستثنائية ٩٣

المبحث الأول

- محكمة الحراسة ٩٤
- أولاً : تشكيل محكمة الحراسة ٩٦
- ثانياً : اختصاصات وإجراءات محكمة الحراسة ٩٨
- ثالثاً : آثار الحكم الصادر من محكمة الحراسة ١٠٣
- رابعاً : موقف محكمة الحراسة من موانع التقاضى ١٠٥

المبحث الثانى

- محكمة القيم ١١٥
- معيار الخطورة كمعيار للمسئولية السياسية ١١٦
- أولاً : تشكيل محكمة القيم ١١٩
- ثانياً : الاختصاصات والإجراءات ١٢١
- ثالثاً : الطعن فى أحكام محكمة القيم ١٢٥
- رابعاً : إعادة النظر فى الأحكام وحجيتها ١٢٧
- خامساً : تقديرنا لمحكمة القيم ومدى دورها كمانع للتقاضى ... ١٣٠

المبحث الثالث

- اللجان القضائية ١٤٧
- موقف محكمة القضاء الإدارى من هذه اللجان ١٥٣
- موقف المحكمة العليا والدستورية العليا من اللجان القضائية ١٥٤

المبحث الرابع

- المحاكم العسكرية ١٦١

الفصل الأول

- إسناد بعض اختصاصا المحاكم العادية للمحاكم الاستثنائية ٩٣

المبحث الأول

- محكمة الحراسة ٩٤
- أولاً : تشكيل محكمة الحراسة ٩٦
- ثانياً : اختصاصات وإجراءات محكمة الحراسة ٩٨
- ثالثاً : آثار الحكم الصادر من محكمة الحراسة ١٠٣
- رابعاً : موقف محكمة الحراسة من موانع التقاضى ١٠٥

المبحث الثانى

- محكمة القيم ١١٥
- معيار الخطورة كمعيار للمسئولية السياسية ١١٦
- أولاً : تشكيل محكمة القيم ١١٩
- ثانياً : الاختصاصات والإجراءات ١٢١
- ثالثاً : الطعن فى أحكام محكمة القيم ١٢٥
- رابعاً : إعادة النظر فى الأحكام وحجيتها ١٢٧
- خامساً : تقديرنا لمحكمة القيم ومدى دورها كمانع للتقاضى ... ١٣٠

المبحث الثالث

- اللجان القضائية ١٤٧
- موقف محكمة القضاء الإدارى من هذه اللجان ١٥٣
- موقف المحكمة العليا والدستورية العليا من اللجان القضائية ١٥٤

المبحث الرابع

- المحاكم العسكرية ١٦١

- اختصاص القضاء العسكرى المصرى ١٦٢
- أنواع المحاكم العسكرية وتشكيلها ١٦٥
- اختصاص كل نوع من المحاكم العسكرية ١٦٨
- التصديق على الأحكام العسكرية ١٧٠
- موقف القضاء العسكرى من موانع التقاضى ١٧١

المبحث الخامس

- محاكم أمن الدولة ١٧٣

المطلب الأول

- محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ ١٧٤
- أولاً : تشكيل محاكم أمن الدولة ١٧٤
- ثانياً : اختصاصات محاكم أمن الدولة ١٧٥
- موقف محكمة النقض من هذا الاختصاص ١٧٧
- ثالثاً : الإجراءات أمام محاكم أمن الدولة طوارئ ١٧٨
- الطعن فى أحكام محاكم أمن الدولة وحجيتها ١٨٠
- الطبيعة القانونية لمحاكم أمن الدولة فى ظل قانون الطوارئ ١٨١

المطلب الثانى

- محاكم أمن الدولة الدائمة ١٨٣
- أولاً : تشكيل محاكم أمن الدولة الدائمة ١٨٣
- اختصاص محاكم أمن الدولة الدائمة ١٨٥
- الطعن فى أحكام محاكم أمن الدولة الدائمة ١٨٨

الفصل الثانى

- أعمال السيادة Ies actes de gouvernment ١٩٤

- نظرية أعمال السيادة فى مصر إبان المحاكم المختلطة ١٩٥
- أعمال السيادة بعد إنشاء مجلس الدولة ١٩٦
- موقف القضاء المصرى من شرعية تلك القرارات ٢٠١
- أعمال السيادة كمانع من موانع التقاضى ٢٠٤

الفصل الثالث

- منع القانون العادى من التطبيق ٢٠٩

المبحث الأول

- الظروف الاستثنائية ٢١٢

المطلب الأول

- لوائح الضرورة ٢١٥
- شروط الخطر ٢١٦
- أولاً : لوائح الضرورة فى عهد الخديوى إسماعيل ٢١٨
- دساتير العهد الملكى ٢١٨
- أولاً : لوائح الضرورة طبقاً للمادة ٤٧ من الدستور ٢٢٨
- ثانياً : لوائح الضرورة طبقاً للمادة ١٤٧ من الدستور ٢٣٧
- موقف موانع التقاضى بالنسبة لحالة الضرورة ٢٤١

المطلب الثانى

- اللوائح التفويضية ٢٤٨
- اللوائح التفويضية فى ظل دساتير العهد الملكى ٢٤٩
- اللوائح التفويضية فى ظل دساتير العهد الجمهورى ٢٥١
- الشروط الواجب توافرها فى اللوائح التفويضية طبقاً لدستور ١٩٧١
..... ٢٥٥

المبحث الثانى

- القوانين الاستثنائية ٢٦٠
- نظام الأحكام العرفية وحالة الطوارئ فى الدساتير المصرية ٢٦٢
- القوانين المنظمة للأحكام العرفية وحالة الطوارئ ٢٦٤
- مشكلة عدم عرض القرار الخاص بإعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب وأثره ٢٧١
- مد حالة الطوارئ لا يجوز إلا بموافقة مجلس الشعب ٢٧٢
- إنهاء حالة الطوارئ ٢٧٢
- موقف قانون الطوارئ من موانع التقاضى ٢٧٤

الباب الثالث

- موقف المحكمة الدستورية العليا من الشرعية الدستورية ٢٧٨

الفصل الأول

- مزايا موقف المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة على الشرعية الدستورية ٢٧٩

المطلب الأول

- ضمانات التقاضى أمام المحكمة الدستورية العليا ٢٨١

المطلب الثانى

- مزايا موقف المحكمة الدستورية العليا من دستورية موانع التقاضى ٢٨٥
- أولاً : موقف المحكمة الدستورية العليا إزاء النصوص المتعلقة بلجان التقويم ٢٨٦

- ثانياً : موقف المحكمة الدستورية العليا من تحصين بعض القرارات ٢٩١
أ - موقف المحكمة الدستورية العليا من التحصين الكلى ضد كافة أنواع التقاضى ٢٩٢
- ثالثاً : موقف المحكمة الدستورية العليا من المصادرة الإدارية ٢٩٤
- رابعاً : دور المحكمة الدستورية فى عدم دستورية مراقبة الشرطة للمشتبه فيهم دون حكم قضائى ٢٩٨
- خامساً : دور المحكمة الدستورية فى عدم دستورية اشتراط عدد معين لرفع الدعوى أمام القضاء ٣٠٢
- سادساً : دور المحكمة الدستورية فى عدم دستورية بعض النصوص المتعلقة بلائحة المحاكم الشرعية ٣٠٦
- الفهرس ٣١٠

تم بحمد الله وتوفيقه